نشرة صندوق النقد الدولي

التواصل مع منطقة الشرق الأوسط

الصندوق يدفع الحوار مع البرلمانيين في الشرق الأوسط

نشرة الصندوق الإلكترونية

١٤ يناير ٢٠١٥

الصندوق يتواصل مع البرلمانيين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتبادل الآراء حول دور الصندوق والقضايا الاقتصادية التي تواجه المنطقة (الصورة: صندوق النقد الدولي)

- الصندوق ومنظمة التجارة العالمية يلتقيان بالبرلمانيين العرب لمناقشة القضايا الاقتصادية في المنطقة
- يهدف اللقاء إلى تحسين الفهم الحالي لأدوار المنظمتين في المنطقة والعالم
- ركزت جهود التواصل في هذا الإطار على القضايا الاقتصادية في المنطقة، والإصلاحات اللازمة لتعزيز النمو وزيادة فرص العمل

تَواصَل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية مع البرلمانيين في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال رعايتهما لحلقة تطبيقية تُعمِّق الفهم لأدوار المنظمتين على الصعيدين العالمي والإقليمي وتتيح تبادل الآراء حول القضايا الاقتصادية التي تواجه المنطقة.

عقدت الحلقة التطبيقية في مدينة الكويت من ٢–٤ ديسمبر الماضي في مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF). وحضر هذه الفعالية ستة وعشرون برلمانيا من بلدان المشرق والمغرب – الجزائر، والأردن، وليبيا، وموريتانيا، والسودان، والضفة الغربية وغزة، واليمن.

وجاءت هذه الحلقة التطبيقية – وهي الرابعة خلال عام واحد – في إطار الجهود التي استهلها الصندوق مؤخرا لتوسيع نطاق الحوار مع أعضاء الهيئات التشريعية، وممثلي المجتمع المدني، والصحفيين، والأكاديميين من كل أنحاء العالم بهدف تحسين فهم السياق السياسي والاجتماعي الذي تتخذ فيه القرارات، والعمل على تكوين فهم صحيح للمنطق الذي ترتكز عليه مشورة الصندوق للبلدان الأعضاء. وكان الصندوق قد أقام فعاليات أخرى في المركز ضمت برلمانيين من الخليج العربي وأعضاء هيئات تشريعية في بلدان المشرق والمغرب العربي وأعضاء في البرلمان الأردني.

وفي هذا الصدد، قال السيد رجا المرزوقي، المستشار في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إن "الصندوق ملتزم بالشفافية في عمله، وبتفسير طبيعة هذا العمل، والاستماع إلى المواطنين الذين قد تتأثر حياتهم به." وأضاف: "التفاعل مع البرلمانيين أمر مهم لأنهم المنوطين بإقرار التشريعات الاقتصادية في بلدانهم."

مناقشات تفاعلية

وتضمنت الحلقة التطبيقية موضوعات محددة تجمع بين السياسات والقضايا الاقتصادية الكلية والتجارية (مثل الوظائف والنمو، ودعم الطاقة وسياسة المالية العامة، وسياسات النقد والصرف، وعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، واتفاقيات التجارة التفضيلية).

وشرح خبراء صندوق النقد الدولي ما يقدمه الصندوق من تحليلات للسياسات ومشورة للبلدان الأعضاء في ضوء أفضل الممارسات وتجارب البلدان المختلفة. وساعدت العروض المقدمة على تحديد السياسات والإصلاحات الناجحة، مع التركيز على المفاضلات بين الإصلاحات، والنمو، واستمرارية السياسات من منظور المالية العامة والجوانب الاجتماعية.

وكانت المناقشات ثرية وصريحة حيث طرح المشاركون العديد من الأسئلة وقاموا بالعديد من المداخلات – بعضها تضمن نقدا لدور الصندوق. ومع ذلك، أبدى المشاركون اهتماما صادقا بالموضوعات التي طُرحت للنقاش على مدار ثلاثة أيام واتسمت بطابعها التفاعلي.

وأثرى أعضاء الهيئات التشريعية الحوار بالحديث عن خبراتهم الوطنية وتحديات الاقتصاد السياسي التي بدا فيها التشابه الملحوظ بين البلدان. وقالوا في هذا السياق إن الحلقة التطبيقية كانت "فريدة من نوعها" من حيث تركيز المحتوى على قضايا السياسات، وهو ما شغل حيزا كبيرا في برنامج الحلقة.

صورة الصندوق

رحب المشاركون بفرصة تبادل الآراء حول القضايا الاقتصادية الإقليمية مع خبراء الصندوق والبرلمانيين الزملاء من مختلف بلدان المنطقة. واتفق البعض على أن هناك تحسنا مستمرا في صورة الصندوق، وإن كان بوتيرة بطيئة في بعض البلدان، بينما رأى آخرون أن الفهم الخاطئ لدور الصندوق الحقيقي يمكن أن يتغير كلما زاد تَواصُل خبراء الصندوق مع مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك أعضاء الهيئات التشريعية.

وقالت السيدة رلى الفرا، عضو لجان العمل والتنمية الاجتماعية والتربية بمجلس النواب الأردني إن "صورة الصندوق في العالم العربي هي أنه يملي سياسة المالية العامة والسياسة النقدية على حكومات البلدان النامية ويفرض نفس السياسات على كل البلدان بغض النظر عن العواقب الاجتماعية." وأضافت أن "هذه الحلقة التطبيقية ساعدت على تصحيح بعض هذه التصورات الخاطئة."

وفي نفس الإطار، أقر السيد عرفات عتمون، نائب رئيس لجنة المالية والتنمية الاقتصادية في البرلمان المغربي بأهمية الحلقة التطبيقية في معالجة بعض الفهم الخاطئ عن دور الصندوق الحقيقي، وقال: "أفهم الآن كيف يحاول الصندوق مساعدة البلدان الأعضاء من خلال المشورة بشأن السياسات. لكن الوقاية خير من العلاج، ومن ثم ينبغي أن يساعد الصندوق البلدان الأعضاء على اتباع منهج أكثر تركيزا على الوقاية في صنع السياسات الاقتصادية."

دعوة لاستمرار التواصل

أهاب المشاركون في الحلقة التطبيقية بكل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية أن يواصلا الحوار والتواصل النشط وأن يساعدا على بناء قدرات البرلمانيين فيما يتعلق بقضايا السياسات التي يتعاملون معها.

وقالت السيدة سحر القواسمي، عضو المجلس التشريعي في الضفة الغربية وغزة:"أعتقد أن تواصل الصندوق مع البرلمانيين مفيد للغاية ولكن ربما ينبغي التوسع فيه ليتضمن حلقات تطبيقية متخصصة تقدم المزيد من التفاصيل عن موضوعات الاقتصاد الكلي ذات الاهتمام".

وسأل بعض المشاركين عما إذا كان الصندوق الذي يضم ١٨٨ بلدا عضوا يمكن أن يعزز التواصل على مستوى البلدان. وفي هذا الصدد، قالت السيدة هويدا آدم، عضو المجلس الوطني السوداني: "نأمل أن يتمكن الصندوق من تنظيم فعاليات مماثلة، وخاصة للبلدان التي تمر بظروف سياسية استثنائية في المنطقة."

واستفاض خبراء الصندوق في توضيح برامج التدريب والتواصل الجارية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي هذا الصدد، تحدث السيد فيليب كرم، مدير المركز بالنيابة آنذاك، للحضور قائلا إن "هذه الحلقة التطبيقية – الموجهة للبرلمانيين – وغيرها من فعاليات التواصل والتدريب الموجهة للإعلام والمجتمع المدني توسع نطاق التواصل بيننا وبين الأطراف المعنية بما يتجاوز النظراء التقليديين، وهم الحكومات في الأساس. وأضاف: "ورغم أن المركز حديث الإنشاء، فقد كان تأثيره كبيرا على جهود الصندوق لبناء القدرات في المنطقة. فمنذ بدأ العمل في مايو ٢٠١١، قدم حوالي ١٣٠ فعالية كما قدم التدريب لأكثر من ٣٠٠٠ مسؤول ينتمون إلى ٢٢ بلدا عضوا في جامعة الدول العربية."

روابط ذات صلة:

الصندوق وأعضاء الهيئات التشريعية

الصندوق وأعضاء البرلمانات في دول الخليج

الصندوق ومنظمات المجتمع المدني

آفاق الاقتصاد في الشرق الأوسط

مركز الصندوق للتدريب في الشرق الأوسط